الفصل الثاني
البحث التربوي والتنمية

المقدمة

التنمية مجال واسع ومتشعب فهي عنصر الحياة والتقدم للأمة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وإذا نظرنا إلى احتياجات مصر في هذه الآونة يجب ألا نغفل وسيلة النهوض بالتنمية ألا وهي الإنسان المصري.

"ويؤثر النظام العالمي الجديد وبشكل جذري في تغيير أسلوب التنمية وأبعادها في كل البلاد سواء أكانت نامية أم متقدمة ويشكل هذا فرصاً للنمو الاقتصادي من ناحية أخرى تحديات وشكوك في مستقبل التنمية يتحتم على الدول النامية مراعاته"(١).

وتهدف التنمية إلى رفع معيشة المجتمع والأفراد ولذلك تستثمر كل موارد وإمكانات المجتمع مادية وبشرية وتعليمية وثقافية وهي بذلك عملية مستمرة تعمل على تغيير البناية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية للمجتمع وثمة ملامح آلت إليها التنمية ومن أبرز هذه الملامح(٢) :

١-محدودية الموارد الطبيعية التي اعتمد عليها الإنسان وكانت مناسبة ولكنها لم تعد تكفيه فتناقضت مع زيادة حاجة الإنسان إليها.

٢-أن التقدم العلمي للإنسان كانت له ضريبته التي تمثلت في التلوث الذي أحدثه الإنسان في البيئة.

٣-أصبحت المشكلات التي تعاني منها البشرية عامة لا تقتصر على شعب دون شعب.

٤-أن الاعتماد المتبادل يعد أبرز سمات عصرنا.

---

(١) بثينة حسنين عمارة ، العولمة وتحديات العصر ، مرجع سابق ، ص٨٧.
(٢) سعيد حارب ، التعليم والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١١.

"وتستهدف خطط التنمية العربية التي تطبقها الأقطار العربية في الوقت الحاضر وعلى المستوى القطري وتحقيق مستويات أفضل من الرفاهية الاجتماعية ، التطور غايتها الأساسية تحقيق الحاجات الأساسية للمواطن وإشباعها، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة داخل هذا القطر"(١) .

ولا تقوم التنمية إلا على أساس تكامل المشروعات والخطط ولذلك لا يمكن النظر إلى المشروعات الاقتصادية في ضوء مضمونها الاقتصادي فحسب، وإنما النظر إليها أيضاً من خلال مضمونها الاجتماعي نظرياً وتطبيقياً، فلابد أن تكون التنمية شاملة لكل الجوانب المادية وغير المادية.

و"إذا كانت التنمية لا تتحقق إلا بالإنسان فليس وحده إنما هو أحد طرفي معادلة تحقيق التنمية، والطرف الآخر هو البحث العلمي، والبحث العلمي هو الذي يزيد معرفة الإنسان ويفتح أمامه آفاقاً جديدة من العلم، ويطور ما كان متداولاً شائعاً من المعرفة، وبغير؛ تظل المعرفة راكدة، ويستمر الإنسان في اجترار ما كان وصل إليه من العلم"(٢) .

وإذا كان البحث العلمي أحد طرفي معادلة تحقيق التنمية في الماضي، فإن أهمية البحث العلمي تزداد في العصر الحالي حيث يشهد عصرنا تطوراً هائلاً وسريعاً في جميع المجالات. وأصبح العنصر الغالب التقدم العلمي والتكنولوجي ولا سبيل إلى اقتحام مجال المنافسة وغزو الأسواق والتباري في مجال الاتصال غير الإبداع والابتكار، ولا يتم الإبداع إلا من خلال البحث العلمي والتربوي.

---

(١) عبد الله رمضان بو بطانة ، دور التعليم العالي الجامعي في التنمية العربية ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٤٦.

(٢) ناصر الدين الأسد ، التعليم الجامعي والبحث العلمي ن (عمان ، الأردن : روائع مجدلاوي ، ١٩٩٦) ص ١١٠.

"فمسيرة التغير وحركته في مجتمع ما، موجهة ومشروطة بما يمتلكه هذا المجتمع من أفكار وتصورات عن طبيعة بنائه وتكوينه، وبالسبل والإمكانات اللازمة لتحقيقها وبمدى صدق هذا الوعي ونجاحه في الإفلات من عوامل التسطيح والتشويه ومحاولات التزييف والتمويه"(١) فيصبح الإنسان في عالم المبتكرات والتقدم التكنولوجي أهم مصادر الثروة ويصبح البحث العلمي-الطرف الثاني في التنمية-ذا أهمية عالية والعلاقة بين التربية والتنمية وثيقة وتزداد وثوقاً بعد التطور والتقدم الاجتماعي.

فالتنمية وليدة الإبداع والتربية هي صانعة الإبداع ووسيلتها في ذلك البحث التربوي وبذلك يصبح البحث التربوي ذا صلة قوية بالتنمية حيث إنه المسئول عن عملية الإبداع التربوي المؤدي إلى النهضة والتنمية.

مقومات التنمية ومعوقاتها :

تتكون التنمية من عنصرين رئيسيين هما : العنصر البشري والعنصر المادي ويمتزج هذان العنصران امتزاجاً كاملاً ولا تتم التنمية بدون تقدير لهذين العنصرين إذ تتسم التنمية بعدة سمات هي(٢) "

ظاهرة إنسانية ، ظاهرة دينية ، ظاهرة تاريخية ، ظاهرة اجتماعية ، ظاهرة اقتصادية، ظاهرة كلية-فهي تلحظ من كل الجوانب.

فكون التنمية ظاهرة تاريخية واجتماعية واقتصادية يجعلها تتأثر بالظروف البيئية والزمنية وتؤثر في عمليات التغير الاجتماعي وكذلك تعتبر التنمية الاقتصادية أوضح صور التنمية ولذلك نجد أن الاقتصاد له أكبر الأثر في خطط التنمية والتي يؤثر فيها البحث التربوي من خلال وضع الخطط الملائمة للتنمية البشرية المسئولية عن التنمية بشكل كلي.

---

(١) محمد عبد الخالق مدبولي ، الشرعية العقلانية في التربية (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٩م) ص ٢٩.
(٢) سعيد حارب ، التعليم والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١١.

ويتضح من ذلك أهمية الإنسان في التنمية حيث إن رأس المال الحقيقي والمتوفر لدى الدول النامية والذي يحتاج إلى اهتمام وتنمية حقيقية تدفع به إلى تحقيق تنمية متنوعة المجالات يكون هو المحرك لها.

و"حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية الإنسانية لأبعاد ثلاثة: الأول تكوين القدرات البشرية ، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، والثاني استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع أو الإنتاج سلعاً وخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسة ، الثالث مستوى الرفاهية البشرية المحقق."(١)

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مقومات التنمية والتي تتمثل في(٢) :

١ـ التكامل :

إن عملية التنمية عملية متكاملة تتضمن جميع جوانب المجتمع وجميع إمكانياته وعلى هذا الأساس ترتبط الوسائل بالأهداف في عملية التنمية .

٢ـ رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي :

وتهدف تنمية المجتمع أيضاً إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لجميع أفراد المجتمع.

٣ـ الأساس الفلسفي للتنمية :

وتنمية المجتمع تقوم على فلسفة فكل مجتمع يؤمن بفلسفة معينة يعتنقها ويعمل على تطبيقها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) نادر فرجاني ، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢ .
(٢) الحسانين إسماعيل طمان ، التربية ودورها في حل مشكلات المجتمع المصري (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م) ص ص ١١٠ ، ١١١.

٤ـ التغير الثقافي أو تعديل السلوك :

وتكون التنمية ناجحة عندما تتحول هذه التنمية إلى عادات سلوكية فعالة في حياة الفرد. وهنا تتدخل التربية ثم تتدخل الثورة الثقافية لإحداث التغيير، ولعل من أهم هذه المقومات البناء الأساسي الاقتصادي والاجتماعي ويتمثل ذلك في المؤسسات التي تخدم التنمية الاقتصادية والأوضاع والعلاقات الاجتماعية وكذلك البناء الثقافي، فالثقافة بمعناها الواسع ترتبط بشكل وثيق بهوية وتاريخ وتراث وتقاليد وآداب المجتمع ومن هنا تكون الثقافة هي العنصر المهم والمؤكد لتكاملية التنمية والمكون لفلسفة المجتمع التي ينطلق منها محققاً للتنمية.

وفي ضوء مقومات التنمية تتحدد الأسس العامة التي يمكن أن تتضمنها أية استرٰتيجية مقبلة للتنمية في مجتمع ما من المجتمعات النامية والتي تسعى للخروج من الدائرة المغلقة التي فرضها عليها صراع التقدم والرقي بين الدول المتقدمة بل والمنافسة الشرسة التي تعرقل تحقيق التنمية في تلك البلدان النامية ويمكننا إيجاز الأسس العامة للتنمية فيما يلي:(١)

١-دراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع.

٢-دراسة الأنساق الأساسية للبناء الاجتماعي.

٣-دراسة دور المؤسسات والأجهزة الوطنية.

٤-ضرورة أن تتوافق الاسترٰتيجية الإنمائية مع البيئة التي تطبق منها .

٥-تحقيق التوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

٦-تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

---

(١) سلوى عبد الحميد الطويل ، قضايا التنمية والتحديث في الدول النامية مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٩٥م ، ص ص ٢٣٥ : ٢٣٧.

٧-الربط بين العملية التربوية وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٨-القضاء على القيم الاجتماعية المعوقة لطاقات الإنتاج والإبداع.

مثل هذه الأسس تساعد المخطط للتنمية في وضع الخطط الملائمة والتي تحقق أكبر عائد ممكن من خلال مراحل مخطط لها، حيث إن معرفة التركيب الاجتماعي للمجتمع يساعد المخطط في معرفة حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم في المجتمع وأنشطتهم حتى يمكن من استثمار طاقات المجتمع بما يتلاءم مع وضعهم الاجتماعي ويساعده في ذلك أيضاً دراسة الأنساق الاجتماعية مثل النسق الديني والاجتماعي والطبقي والتربوي، وكذلك يساعد المخطط التنموي معرفته لدور المؤسسات والجمعيات الأهلية حتى يستطيع تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات وتنسيق مجهوداتها دفعاً لحركة التنمية الشاملة وليستثمر طاقات أفراد المجتمع والهيئات والجمعيات الأهلية.

كما أن الخطط المستوردة لا تجدي إلا إذا عدلت بما يتلاءم مع المجتمع الذي ستطبق فيه، فعلى المخطط في مجال التنمية مراعاة الظروف الاجتماعية والبيئية والثقافية للمجتمع الذي ستطبق فيه خطط التنمية ، مع محاولة تحقيق العدالة في توزيع الدخل حتى تتحقق التنمية الصحيحة النابعة من الرضا الاجتماعي ونتيجة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل ، مع التركيز على ما هو مهم وهو الربط بين العملية التربوية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يعطل خطط التنمية في بعض الدول النامية هو استيراد الخطط من دول متقدمة لا تتلاءم مع المجتمع الذي ستطبق فيه وذلك لأنها موضوعة لمجتمع له سماته الخاصة وأوضاعه الطبقية التي تختلف عن الأوضاع الطبقية للمجتمع المستورد لها. بالإضافة إلى تجاهل تحقيق الحد الأدنى من العدالة في التوزيع بالإضافة إلى النمو المتزايد في شراء السلع الاستهلاكية وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة

هو أخطر المعوقات التي تعترض التنمية لأن من صالح الدول المتقدمة استمرار الدول النامية في تخلفها لتظل على تبعيتها لها.

وقد اتضح من خلال عرض الأسس والمقومات التي تقوم عليها التنمية أنه يجب أن تكون مناسبة للمجتمع الذي ستطبق فيه غير أن الشعب العربي في شتى البلدان العربية يواجه تحديات مصيرية داخلية وخارجية على جميع المستويات الاقتصادية والغذائية والاجتماعية والثقافية. فمن التحديات الداخلية زيادة عدد السكان ، واحتمال نضوب النفط، والعجز الغذائي، والتصحر وعجز التربية الإعلامية.

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه السياسة العالمية من تحديات لقدرات البلدان النامية بشكل عام والشعوب العربية بشكل خاص، ومما يؤثر على التنمية العربية استيراد بعض برامج التنمية أحياناً فيمثل ذلك عائقاً للتنمية في البلاد العربية لأنه لا يمكننا أن نحقق تنمية فعالة وملموسة "إلا إذا انطلقت من الإمكانات المتوافرة محلياً وقطرياً وقومياً وتفاعلت فيما بينها وتكاملت حلقاتها وليس من وحدة لهذه الإمكانات أو جامع ما لم تتحقق ضمن إطار مشروع حضاري مجتمعي، ودون تبني نظرة للإنسان ولتطوره التاريخي ودون رسم استراتيجية علمية تؤمن هذا المشروع"(١) .

وتضمن له الاستمرارية وترصد له الميزانيات الخاصة به وبتطبيق ذلك على مصر نجد أن مصر إقليم زراعي فلا تصلح فيه التنمية الصناعية وحدها لأن نتائج التنمية الزراعية تكون أسرع ولذا فمصر في حاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار التنمية الزراعية بجوار التنمية الصناعية وذلك لأن "الإطار الاقتصادي والاجتماعي المصري بصورته العامة التاريخية السابقة والراهنة والمستقبلة ليس مناخاً صالحاً للتنمية الاقتصادية بالتصنيع

(١) زهير حطب ، معهد الإنماء العربي ومسيرة إنماء القدرات البحثية العربية ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٩٧ ١٩٩٩م ص ٣.

فقط بمفهومه العام لأن مصر إقليم زراعي أيضاً بكل خصائص المجتمع الزراعي. وينعكس ذلك على السياق الاجتماعي والفيزيقي للبناء المصري"(١).

وهذا ما يؤكده تاريخ مصر الزراعي حيث يتأكد وضع مصر كدولة زراعية وقد اتجهت مصر إلى الصناعة غير أن التنمية في مصر لا تتحقق بالصناعة فقط بل لابد لمصر أن تحقق التنمية من خلال الزراعة والصناعة وكذلك المجتمع وكذلك الحفاظ على البيئة التي هي أهم عنصر من عناصر التنمية.

ويمكن في ضوء ما سبق تحديد أهم معوقات التنمية في مصر والبلدان النامية:-

١- التضخم السكاني :

تهدف التنمية إلى إشباع حاجات السكان ولذلك يقضي التضخم السكاني على كل محاولة للتنمية.

٢- التبعية السياسية :

حيث تؤدي التبعية السياسية إلى عرقلة جهود التنمية سواء أكانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية وتؤدي إلى اضطراب الخطط التنموية وعدم التركيز على الإنتاج السلعي وتدهور الإنتاجية وضعف القدرة على التصدير خاصة المنتجات الزراعية والصناعية(٢)، وذلك لما للسياسة من أثر قوي وفعال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فالتبعية السياسية من أقوى المعوقات التي تعرقل جهود التنمية، وفي ظل شهادات الجودة العالمية والمنافسة الشرسة مع الدول المتقدمة تتضخم هذه المشكلة، وتحتاج إلى مزيد من التخطيط.

---

(١) على الكاشف، التنمية الاجتماعية (القاهرة: عالم الكتب، د.ت) ص ١٦١.
(٢) فؤاد البسيوني متولي، التربية والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٩.

٣ ـ انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية :

التعليم هدف أساسي للتنمية والتحديث ، ولذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة. ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي وكلما زُدت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليماً. وخاصة في المراحل العليا-كان ذلك دليلاً على ارتفاع مستويات الدخل في المجتمع ودليلاً على العدالة في التوزيع وعلى ارتفاع مستوى الخدمات العامة.

٤ ـ التنوع اللغوي :

وهو يعد أحد معوقات التنمية التي تجابه مشروعات التنمية التي يصعب التغلب عليها، وذلك بسبب افتقاد الأرضية اللغوية المشتركة، مما يقف حائلاً أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل(١) ، ومثل هذا العامل قد لا يكون ذا أثر في التنمية المصرية أو العربية وذلك لتوحد اللغة في العالم العربي وهي أهم مقومات وحدته فعامل التنوع اللغوي المعوق للتنمية غير موجود ويعد هذا عاملاً قوياً في تحقيق التنمية إن استطعنا التغلب على بقية المعوقات.

٥ـ سوء استغلال وقت الفراغ :

حيث ترتبط كثير من العادات في الدول النامية بسلوك معوق للتنمية كقضاء وقت الفراغ فيما يمكن أ، يضر الشخص والمجتمع ويؤثر على التنمية مثل مجالسة رفقاء السوء والذي ينجم عن انحراف وميل للرذيلة، والاكتفاء بالجلوس على المقاهي وترديد الشائعات والشكوى من سوء الأحوال ، بلا مساهمة في الإنتاج(٢) .

---

(١) محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، د.ت) ص ٥٠٥.
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠.

ويقع عبء صرف الشباب عن التلهي والتشاغل بغير ما يفيد على عاتق الدولة حيث يجب عليها أن تسعى لإيجاد ما يقضي فيه الشباب أوقاتهم بل ويجب على التربية محاولة غرس قيم حب العمل والبعد عن رفقاء السوء، وذلك سوف يؤدي إلى تحقيق الرضا عما يعمله الشباب في المستقبل.

٦ـ نقص رؤوس الأموال :

يؤدي نقص رؤوس الأموال إلى تعطيل خطط التنمية واللجوء إلى الاقترَض الخارجي فيفتح الباب للهيئات الممولة بالتدخل في خطط التنمية وتوجيهها الوجهة التي قد تضر بالمجتمع والدولة وقد تجبر الدولة على اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية إرضاء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومثل هذه الهيئات تملي شروطها على الدولة المدينة وتحت مسميات الإصلاح الاقتصادي والذي يعد معرقلاً لجهود التنمية في البلدان النامية.

٧ـ عدم وجود سياسة فعالة وتوزيع القوى البشرية طبقاً لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع، مع الافتقار إلى أسلوب تدريب سلمي يهدف إلى زيادة مهارات الأفراد(١).

ومثل هذا المعوق سوف يؤدي إلى عرقلة جهود التنمية لأن الاضطراب في السياسة وعدم التوزيع الصائب للقوى البشرية سيكون من عوامل تضخم القوى البشرية في مناطق دون أخرى.

٨ـ معوقات ثقافية :

لما كانت عملية التنمية تصاحبها عادة مجموعة من الظواهر المتغيرة التي تعتبر وحدات وعناصر البدء الثقافي للجماعات التي تجري عليها التجارة الإنمائية فإنه يبدو من

(١) محمد شفيق ، مرجع سابق ص ٧٧.

خلال عملية التغير الثقافي المقاومة للتنمية الاجتماعية ، ظواهر التركم والتجمع والذيوع والانتشار والاستعداد والتوافق والتكيف والملاءمة والصراع والتوتر، والتخلف والتقدم والالتئام ، وهذا المركب الثقافي المتشابك قد يصاب بظاهرة، عدم الاتزان ، بين العناصر المكونة له، مما قد ينتهي بمعاناة المجتمع من هوة ثقافية(١) .

وتبدو هذه المشكلة في عصرنا جلية حيث يشهد العصر اضطرابات ثقافية ومنافسة شرسة من قبل الدول الكبرى وذلك لنشر ثقافاتها وتحقيق انتماءات لها مما يواقع الثقافات المحلية في حيرة واضطراب وتردد فيصبح أفراد المجتمع مهيأين لتلقي أي فكر أو ثقافة قد تجذبهم بعيداً عن بلادهم فلا يستطيعون تحقيق التنمية.

البحث التربوي والتنمية :

تهدف التنمية إلى إشباع الحدود الدنيا للحاجات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد الشعب، من غذاء وصحة وتعليم ومسكن وملبس ووضع البحث التربوي يختلف باختلاف البيئات، فسواء كان على المستويات القومية أو الدولية أو المحلية ، فإنه يتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية والتربوية واللغوية السائدة"(٢) ، ويبدو من ذلك أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين البحث التربوي والتنمية بمختلف أشكالها ويرجع ذلك إلى الدور البارز للبحث التربوي في التنمية.

فالبحث التربوي جزء من عملية التنمية الشاملة والتي تعتبر عملية واعية وموجهة "تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب عن

---

(١) علي الكاشف ، مرجع سابق ص ١٨٠.

(٢) سوليذاد بيريز وبيرد واين ، "البحث التربوي" ، ترجمة محمد كامل لطفي مجلة مستقبليات ، المجلد ٢٩، العدد ٣ جنيف ، مكتبة التربية الدولي سبتمبر ١٩٩٩م ، ص٣٥٠.

وجود عملية تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور"(١).

وثمة ارتباط وثيق بين التنمية وما يسود من أفكار ونظريات ولذلك تغير مفهوم التنمية من مرحلة إلى الأخرى تبعاً للنظريات الفكرية السائدة وقد مر مفهوم التنمية تبعاً لذلك بعدة مراحل.

١ـ المرحلة الأولى : التنمية نمو اقتصادي :

وقد ساد هذا المفهوم في الستينات وخلال تلك الفترة ساد مفهوم التنمية على أنها مستويات من النمو الاقتصادي تتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات التي تصف وتقيس حالة النمو.

٢ـ المرحلة الثانية : التنمية عملية مجمعية محورها الإنسان ويطلق على هذه المرحلة ، العقد الثاني "من التنمية وسادت خلال السبعينات وأصبح ينظر إلى التنمية على أنها لا يمكن أن تكون حالة استاتيكية يتم التعامل معها من خلال مؤشرات كمية اقتصادية، فالمؤشرات جميعها لا تشير إلى التنمية ، وإنما تشير إلى مظاهر التنمية.

٣ـ المرحلة الثالثة : التنمية تخلص من التبعية :

وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات وظهور مجموعة من المفكرين حاولوا تفسير فشل بعض المحاولات التنموية التي تبنتها دول العالم الثالث وأرجعوا ذلك إلى التقسيم الحالي للعمل في النظام العالمي؛ فالعالم ينقسم إلى دول هامشية "دول العالم الثالث" ودول متقدمة تحتل المركز، وترتب على ذلك أن عائد كل تنمية في دول العالم الثالث يذهب إلى

---

(١) قاسم حبيب جابر ، الجامعة والتنمية : خدمات متبادلة ، مجلة الفكر العربي اللبنانية العدد الثامن والتسعون ١٩٩٩م ، ص١٣١.

الدول المتقدمة ولذلك كانت التنمية في التخلص من التبعية"[١] ، ولهذا تسعى الدول النامية جاهدة للتخلص من تبعيتها للغرب الذي استعمر هذه الدول واستطاع أن يربط اقتصادها به.

ولقد عالجت الأبحاث قضايا التنمية من عدة اتجاهات بعضها عالج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل جانب على حدة وقد تطور مفهوم التنمية حيث أصبحت تنمية مستدامة ينظر إلى العوامل السابقة مجتمعة لتحقيق التنمية وسوف نتناول التنمية المستدامة وعلاقة البحث التربوي بها وكذلك المدخل الإنساني في التنمية ثم علاقة البحث بالتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية .

أولاً : التنمية المستدامة والبحث التربوي :

التنمية المستدامة هو الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر-البيئة، الحياة الاجتماعية، والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل، ولقد "برز مفهوم التنمية المستدامة نتيجة للاهتمام العالمي الكبير بقضايا البيئة، ويشمل المصطلح كل ما يختص بالبيئة والسكان والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وقد واكب ذلك تطور كبير في مجالات البحث والتطوير الصناعي والتقني وصولاً إلى الموازنة بين اندفاع النمو الاقتصادي واستنزاف البيئة"[٢] .

ويرجع ذلك الاهتمام بالبيئة إلى ظهور اقتصاديات السوق التي تقيس قيمة المنتج بكل العوامل التي دخلت في تكوينه وهذا التعريف للتنمية المستدامة يربط بين الاقتصاد

---

(١) عبد المحسن سعد العتيبي ، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية مجلة التربية المعاصرة ، العدد ١٢٦ إبريل ١٩٩٥م ، ص ص ٦٦ : ٦٩.

(٢) نشرة الخليج الصناعية ، السنة الثانية ، العدد الثالث عشر ، إبريل ٢٠٠١م ، شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٨/١٤م ص١.

(online) www.goic:org.qa

والحياة الاجتماعية والبيئة بخلاف ما كان سائداً حيث كانت الدراسات تظهر تغيراً في اتجاه واحد فقط بدون إظهار النقاط المتصلة ما بين اقتصاد المجتمع والبيئة.

وتهتم التنمية المستدامة بإدارة المصادر الطبيعية ويعتبر ذلك الاهتمام العمود الفقري للتنمية المستدامة والتركيز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية كذلك يعتبر عامل الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.

ولذلك يجب أن يكونه موضوع الساعة التنمية المستدامة عامل مهم ومشجع لرفع مستوى الإنتاج على جميع الأصعدة.. ومن هنا يجب التوجه نحو سياسة التعليم المستمر لأعلى فئات القائمين على إدارة المؤسسات للوصول إلى نسبة متكاملة ومتصلة وفعالة ما بين الالتزام والتوقعات الممكنة لتطوير تفهم استراتيجية التنمية المستدامة من الأهداف المادية وغير المادية.(١) التي تهتم بالجوانب الثلاثة (الاقتصاد-المجتمع-البيئة) ولقد ازداد الضغط على البيئة التي تسعى التنمية المستدامة إلى استغلالها واستثمارها وذلك نتيجة لعدة عوامل :

١-ازدياد حجم السكان.

٢-استنزاف المصادر الطبيعية.

٣-التطور التكنولوجي.

٤-التطور الاقتصادي.

ومن هنا تبرز أهمية التربية والبحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة حيث لا يمكن أن تحقق تلك التنمية دون الاهتمام بالبحوث التربوية والربط بين التربية التكنولوجية والتربية العلمية حيث يوجد تكامل بينهما

(1) ليلى أبو الهيجاء ، التنمية المستدامة ونظام البيئة ، مركز المعلومات الوطني، الأردن، شبكة الإنترنت (online) www.goic:org.qa ٢٠٠٢/٨/١٤م ص٣.

إذ إن العلم تاريخياً ووجوداً أسبق من التكنولوجيا والدليل على ذلك أن التكنولوجيا تطبق العلم وتعتبر النظريات العلمية هي قاعدة انطلاق التكنولوجيا ، والتكنولوجيا تاريخياً ووجوداً أسبق من العلوم والدليل على ذلك أن الصلب صنع قبل وجود العملية الكيميائية وأن النظارات الطبية استخدمت قبل نظرية جالين Galen في البصريات، فالتكنولوجيا كانت ولا تزال ضرورية لتطوير الأفكار العلمية، ومن هنا يصعب القطع بما هو الأسبق أو هو الأهم إنما هما متكاملان معاً. (١)

وهذا الارتباط الوثيق بين التربية التكنولوجية والتربية العلمية يجعل التنمية المستدامة في مقدمة اهتمامات البحوث التربوية والذي يمكن لها أن تطور التعليم وذلك باستغلال تكنولوجيا التعليم في تطوير التعليم، ولذلك فمن الممكن أن تسهم تكنولوجيا التعليم في تطوير التعليم ومن خلال تنمية البحث العلمي بما يلي: (٢)

١-زيادة مجالات البحث .

٢-تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الدارسين.

٣-تيسير حصول الباحثين على المعلومات ونتائج البحوث السابقة عن طريق ضغطها وتقديمها في أقل وقت ممكن.

٤-تقليل الأعباء الملقاة على كاهل عضو هيئة التدريس بالجامعة في تمكينه من إجراء البحوث العلمية والتفرغ لها، وكذلك الإشراف الكامل على البحوث التي يجريها طلاب الدراسات العليا.

ومثل هذه الإجراءات الداعمة للبحث التربوي الدافعة تستطيع أن تنمي البحث وتهيؤ لأن يكون ذا أثر فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

---

(١)عبد العظيم عبد السلام الفرجاني، التربية التكنولوجية وتكنولوجيا التربية (القاهرة: دار غريب ، ١٩٩٧م) ص٢٥.
(٢)كمال عبد الحميد زيتون،تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال،(القاهرة:عالم الكتب،٢٠٠٢م)ص ١٤٢.

ثانياً : المدخل الإنساني في التنمية :

إن البلدان النامية لن تستطيع أن ترتقي أو تنمو إلا من خلال ترقية الإنسان الذي هو جوهر عملية التنمية، فبدونه لا تتحقق التنمية "وقد اكتسب مفهوم "التنمية الإنسانية" ذيوعاً منذ عام ١٩٩٠ بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، بمضمون محدد، وتركيب مقياس مبسط بل قل مُخل ، للتنمية الإنسانية، ونشر تقرير سنوي حول الموضوع، وينبني المفهوم على الذات الفكري الخاص بدور البشر في التنمية الذي مر بتطورات متتالية توصلت إلى جل العناصر التي تبناها تقرير الإنسانية الأول"(١)

ويقوم هذا التقرير على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر و"أحقيات البشر من حيث المبدأ، غير محدودة ، وتتنامى باطراد مع رقي الإنسانية، ولكن عند أي من مستويات التنمية، فإن الأحقيات الثلاث الأساسية، في نظر تقرير التنمية الإنسانية ، هي العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى أحقيات إضافية أخرى، تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان"(٢) .

وتسعى الدول النامية لتحقيق التنمية الإنسانية تلك التنمية التي ستصل بأفراد مجتمعه إلى تحقيق بعض مبادئ هذه التنمية والتي تسعى إلى أن يتمتع المواطن بصحة جيدة ويحصل على المعلومات وإن كان جانب المعلومات بالنسبة للدول النامية لا تستطيع

---

(١) نادر فرجاني ، مرجع سابق ص ٢ .
(٢) نادر فرجاني ، مرجع سابق ص ٢ .

أن توفر لأفرادها كما توفر الدول المتقدمة بفضل ما وصلت إليه من مستوى عالٍ في مجال التنمية الإنسانية.

والهدف الأساسي لكل المجتمعات هو تحقيق درجة عالية من النمو السريع لذلك فإن هذه المجتمعات تقوم بتوفير الخبرات والمهارات اللازمة للاقتصاد الإنتاجي وعلى أساس هذه النظرة فإنه يمكن القول بأن إغفال الاستثمارات الإنتاجية في التعليم سوف يؤثر بالضرورة على هدف هذه المجتمعات في الوصول إلى النمو السريع"(١) وتحقيق التنمية التي يعتبر الإنسان هو محورها الرئيسي، وذلك لأن الإنسان أساس التنمية وهو الذي يستطيع أن يحقق التنمية وتستطيع التربية أن تنمي جوانب شخصية المواطن في الاتجاه المرغوب، وتنمي معارفه وتحاول تعريفه بالحقوق والواجبات، حتى يتمكن من الانطلاق في عمله في إطار مجموعة قيمية تجاه العمل والحقوق التي سينالها في مقابل الواجبات التي سيؤديها.

"وبما أن البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية للمؤسسات التربوية والتعليمية : سيما القسم العالي منها ، فإن هذا البحث من شأنه أن يزيد من رصيد الأمة المعرفي، وإذا ما وجه هذا الرصيد في خدمة الاقتصاد وفي تحسين وسائل الإنتاج المختلفة. فإنه سيؤدي قطعاً إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة التقدم الاقتصادي"(٢) ، وزيادة التقدم الاقتصادي سوف ينعكس بدوره على التقدم الاجتماعي والذي كان أساسه التقدم الثقافي الذي نمى معارفه البحث التربوي من خلال ما قدمه من معارف وتوجيهات سديدة للتعليم.

(١) محمد متولي غنيمة ، التربية والعمل ، ط ٢ (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨م) ص ٥٥.
(٢) عمر محمد التومي الشيباني ، مقدمة في الفكر التربوي الحديث (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥م) ص ٢٥.

فالبحث العلمي "أداة لرفع التحديات الحضرية ومواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية والخارجية ، وفشل مجهودات البحث نتائجها حتمية على المستقبل الحضاري والتنموي للأمة العربية"(١)

والأمة العربية تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية ولذلك أصبح من الضروري الاهتمام بالبحث التربوي الذي يوجه التعليم الوجهة الصحيحة وحتى ينهض التعليم بأفراد المجتمع الذين ينهضون به ويحقق له ما يرجو.

ثالثاً : البحث التربوي والتنمية السياسية :

ترتبط السياسة بغيرها من النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولذلك فالتنمية السياسية "عملية تهدف لتطبيق مداخل، ومنظورات التنمية الاجتماعية على الجانب السياسي، باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية، وعلى هذا الأساس فإن كل عمل تنموي في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التغيير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع(٢) .

وثمة علاقة بين البحث التربوي والسلطة لا في مصر وحدها بل في العالم أجمع حيث تؤثر السلطة على البحث التربوي واتجاهات الباحثين ، تخضعه لخدمة أهدافها، ويبدو ذلك واضحاً في البلاد النامية ومن بينها مصر، حيث "يرى بعض المنظرين أن الجهود البحثية في التربية في البلاد النامية تتصف بخمس خصائص : غلبة الطابع السياسي عليها، وغياب التاريخ الاجتماعي والثقافي الخاص في التنظير، والمبالغة في الإمبريقيا

---

(١) مصطفى رجب ، فكرنا التربوي : كيف يتصدى للعدو الصهيوني؟ جريدة البيان ، الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م شبكة الإنترنت ٢٠٠٢/٨/١١م ص٥

(online)www.albyan.co.ar

(٢) عبد الرحيم الرفاعي بكره ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الشاملة ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد الرابع عشر، السنة السادسة، يناير ١٩٩١ ص ٣١٨.

المجردة، والسطحية في اختيار الموضوعات، وإغفال الأسس الأيديولوجية التي تقوم عليها النماذج والنظريات التي توجه البحث ومحاولات الإصلاح(١).

فالبحوث التربوية توجهها السياسة وتسير في فلكها فأثر السياسة على البحوث التربوية أقوى من أثر البحوث التربوية على السياسة وبذلك تسعى التربية لخدمة السياسة وإرساء دعائمها وتأكيد هيمنتها، لأن غالبية البلدان العربية لا تتمتع بثقافة سياسية ديمقراطية ثابتة فهي لا تتمتع بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية، ذلك لأن الحرية الأكاديمية تقوم على سلطان ينبني على العلم بحيث أن كل تحول في طبيعة هذا السلطان يؤول إلى زيغ الحرية الأكاديمية، وانقلاب عليها فينزلق بها إلى مستوى المتغيرات التي تجعلها تسخر لخدمة التصورات الأيدلوجية .. ويحول سلطان القلم والمعرفة إلى سلطان سياسي أو إداري أو حزبي، يجعل من الجامعة طرف صراع، خطابه رهين موازين القوى، تتصارع فيه الأطراف لا بقوة الحجة فقط بل وعند الاقتضاء بحجة القوة"(٢).

وترتبط المراكز البحثية في العالم العربي بالدولة، بذلك تقل الحريات الأكاديمية وقد تكون أحد العوامل التي دفعت إلى تهميش دور البحث التربوي في العالم العربي حيث إن "ممارسة السلطة وصناعة القرار ترتكز في المجتمعات العربية إلى الخبرة الفردية فلا يحتاج القرار السياسي إلى عالم نفسي أو مؤرخ"(٣).

وبمقدار ما ينتج نظام تعليمي مواطنين واعين سياسياً، متحلين بشعور قوي بذاتيتهم القومية، يهتمون بحياة بلدهم السياسية ويشاركون فيها بهذا المقدار يمكننا

---

(١) عبد السميع سيد أحمد ، "الأيديولوجية والتربية" ، مجلة دراسات تربوية (المصرية) الجزء الثاني ، مارس ١٩٨٦م ، ص١١٧.

(٢) زكي حنوش ، الجوامع المشتركة لإشكاليات إدارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات العربية، مجلة الفكر العربي ، (العدد ٩٧) (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٩٩ م) ، ص٦٢.

(٣) وجيه كوثراني ، البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية، مجلة الفكر العربي (العدد ٩٧) (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٩٩م) ، ص٣٥.

التأكيد أن التعليم يسهم في تنمية البلد سياسياً فيؤدي ذلك إلى انفصال البحوث التربوية عن الواقع السياسي وذلك لأن السياسة تريد ذلك الانفصال ولا ترغب إلا فيما يخدم أهدافها فقط ولا توجد علاقة بين الباحثين والسياسة، وتهتم البحوث التربوية بالبحوث على مستوى البحث والدراية فقط.

رابعاً : البحث التربوي والتنمية الاقتصادية :

تهتم التنمية الاقتصادية بزيادة الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو التجاري، ويقصد بالتربية الاقتصادية "مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الفرد من الناتج القومي والإجمالي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"(١).

وقد عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها التعديل في الأنماط السلوكية للأفراد فهي "الانتقال بأفراد المجتمع من أنماط سلوكية معينة قد مارسها الأفراد حتى أصبحت في نظرهم مقدمة إلى أنماط سلوكية أخرى جديدة متحررة تتلاءم مع أهداف المجتمع وفلسفاته"(٢).

ولذلك تحتاج المشروعات الجديدة إلى دراسة واعية لما سيترتب على وجودها من أنماط سلوكية للمجتمع وثمة ارتباط بين التنمية الاقتصادية والتربية والبحث التربوي ومرجع ذلك إلى أنها تعديل في أنماط سلوكية والجانب السلوكي هو من أخص اهتمامات التربية والبحوث التربوية مما يجعل للبحوث التربوية دورها تستغل من قبل الدولة المتقدمة لتحقيق التنمية المستمرة في تلك الدول المتقدمة مما يجعل الهوة تزداد بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تزداد فقراً و ذلك لأن جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية

(١) السيد عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، (سوهاج: كلية التجارة ، ٢٠٠٠ م) ، ص ٣٨.
(٢) الحسانين إسماعيل طمان ، مرجع سابق، ص ١٠٩.

والعلمية-بما فيها النشاط البحثي-الموجهة للدول النامية، تعمل على تدعيم الوضع السيادي والمسيطر للدول المتقدمة، وأيضاً على تدعيم الوضع السيادي المسيطر لطبقة صغيرة من ذوي الامتيازات في الدول النامية التي تخدم مصالح هذه الدول المتقدمة بصورة صريحة أو ضمنية. كما تبرر وتكرس استمرار الاستغلال لهذه الدول واستمرار التخلف لغالبية الشعوب فيها"(١).

وقد انعكست هذه المحاولات الرامية إلى السيطرة وتعميق التبعية للغرب-على الاقتصاد في الدول النامية مما جعلها تتسم بعدة سمات وهي كالتالي:

١-انخفاض معدلات الدخل للفرد والذي ينعكس أثره على كل مظاهر الحياة للفرد وبالتالي المجتمع.

٢-انتشار الأمية والجهل وانخفاض مستوى التعليم وتشغيل الأطفال مبكراً لعدم الوعي لتعليمهم وخصوصاً البنات.

٣-عدم استغلالها لثرواتها الطبيعية وانحصار دخلها القومي على نوعية واحدة كالزراعة مثلاً وبالتالي انتشار البطالة فيها.

٤-ضعف الموقف الاجتماعي للمرأة سواء كان من حيث عدم تمتعها بالحقوق الأدبية أو الاجتماعية.

٥-انتشار الطبقية بين أفراد المجتمع وضعف الطبقة المتوسطة بصفة عامة وهي الطبقة المحصورة بين قلة ثرية وأغلبية فقيرة.

٦-ارتفاع معدلات التزايد في السكان نتيجة ضعف الوعي وسوء التخطيط(٢).

---

(١) ناهد صالح ، التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٨٨.

(٢) نازلي صالح أحمد ، التربية والمجتمع (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١ م) ص ص ٧٢ ، ٧٣.

ومثل هذه السمات تجعل من تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية أمراً ذا خطورة وأهمية بالغة لما يعترض هذه الدول من معوقات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية وثمة علاقة وطيدة بين التربية والتنمية بشتى أنواعها حيث وهم البشر ويحتاج الخريج إلى ثلاث قدرات لمواجهة العصر "أولها التفكير المستقل، وهذا يعني أن التعليم التلقيني والكتب المقررة والمذكرات والامتحانات من الأمور التي تكرس دخولنا في دائرة التبعية.. إن العالم في تغير مستمر ولكي يكون الإنسان إنساناً لابد أن يسهم في إحداث التغير ولا يستطيع الإنسان ذلك ما لم تكن لديه قدرتان واضحتان، القدرة على التصوير المستقبلي والقدرة على الابتكار"(١) وهاتان القدرتان لا يمكن للإنسان أن يمتلكهما ويطورهما ما لم تؤثر فيه التربية من خلال مراحل التعليم المختلفة ومن هنا تبرز أهمية التعليم في التنمية والتي يمكن إيجازها فيما يأتي :-

١ـ الإسهام في بناء المجتمع Contribute to society

وذلك يحتاج إلى مجموعة جديدة من المهارات المتعلقة بالمعرفة والمعلومات وكيفية التعامل معها حتى نستطيع التوافق مع متطلبات العصر الجديد، والتأقلم مع العلاقات المتداخلة بين المجالات المختلفة اقتصادياً ومعلوماتياً وتكنولوجياً وسياسياً واجتماعياً.

٢ـ تنمية القدرات والمواهب العقلية : Fultile personal talants

يستمتع العديد والعديد من الأفراد في عصرنا الحالي بمزايا الأدوات المعرفية المتطورة (كمبيوتر-وسائل اتصال) مما يزيد من فرص حصولهم على العلم والعمل، ولقد أصبحت هذه الأدوات المعرفية وسائل كبيرة لأهمية في تطوير الأشخاص.

---

(١) عبد الرازق عبد الفتاح ، "رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي"، دراسات تربوية ، المجلد الثاني، الجزء السادس، مارس ١٩٨٧م ، ص٢٠.

٣ـ إنجاز المهام المدنية : Fulfill civic Aesponsilrilities

ومع اتساع ما نحصل عليه من حقائق وقضايا وآراء ومحادثات من خلال الوسائط الإلكترونية والإنترنت سنجد أن مشاركتنا في العملية التعليمية لن تكون بقدر كبير وكذلك سوف تؤثر وسائل الإعلام التجاري على مصادرنا المعلوماتية ، لذا يجب علينا أن نعمل بجد أكثر وأكثر حتى نستطيع تدقيق الاختيار من قائمة الوسائط الإلكترونية اليومية .

٤ـ الحفاظ على العادات والتقاليد : Corry tradition foruord

لقد أدت حركات الهجرة والتزوج إلى انتشار العديد من الثقافات المختلفة في المجتمع الواحد، والتحدي الذي يواجهنا بالفصل بين العادات والقيم الخاصة عما يعتريها من عادات دخيلة.(١)

فالتربية والنشاط الاقتصادي بينهما علاقة وثيقة فهي علاقة طردية فكلما ازداد النشاط الاقتصادي تطلب ذلك من التربية ازدياد في نشاطها التربوي باعتبار أنها أداة التنمية البشرية والتي يمكن قياس عائداتها من خلال الاقتصاد.

وقد أدرج جون ستيوارت ميل التقدم العلمي التكنولوجي بين العوامل الأكثر فاعلية في زيادة الإنتاج مثله في ذلك مثل التعليم والتكوين الرأسمالي وزيادة عدد السكان، وتقسيم العمل وزيادة العاملين ، بل إن ميل أعطى ميزة للتعليم في النمو الاقتصادي لما له من آثار اقتصادية واجتماعية ولدوره في نشر المعارف العلمية والتكنولوجية"(٢) .

---

(١) كمال عبد الحميد زيتون ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤،١٤٣.

(٢) إسماعيل عبد الرحمن ، "الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي"، مجلة العلوم الاجتماعية الكويتية ، السنة العاشرة العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٢م ص ٥١.

فتقع مسئولية التوعية بالتنمية الاقتصادية على عاتق التربية وقد تأكد أن تنمية المجتمعات الحديثة لن يتم إلا بتأهيل الكوادر البشرية الوطنية على كافة (المستويات) وفي مختلف التخصصات ، وتنمية المواهب المختلفة والقدرات المتعددة لدى أفراد المجتمع ويؤكد ذلك العوامل والأسباب التي سيقت لاعتبار أن التربية مسئولية عن التنمية الاقتصادية وهي استثمار لرؤوس الأموال وهذه الأسباب هي:-

١-أن التربية تزيد من أرباح الأفراد وتيسر لهم كسب عيشهم.

٢-أن التربية والتعليم بصفة عامة والبحث العلمي-والتربوي-بصفة خاصة يعملان على زيادة معدلات النمو، فقد بين دينسون (Denison) أن حوالي ١٨٪ من معدلات زيادة النمو في اقتصاديات الولايات المتحدة بين عام ١٩٢٩، وعام ١٩٥٧ يعود إلى تقدم المعرفة والبحث العلمي.

٣-تفسح التربية المجال للكشف عن ميول الأفراد واتجاهاتهم ومهاراتهم وقدراتهم، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية وثقافية كبرى.

٤-تزيد التربية من قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل(١) فالدخل المادي الذي يحصله الفرد من التعليم يمثل عائداً على المتعلم من وراء التعليم وذلك في المجتمع الذي تتحقق فيه العدالة الاجتماعية أما في المجتمعات التي لا تتحقق فيها العدالة الاجتماعية فتضطرب الموازين وقد تتناسب الدخول مع التعليم تناسباً عكسياً.

ونتيجة لذلك اتجهت الأبحاث في العلاقة بين التربية والنمو والتنمية الاقتصادية نحو قياس عائدات التعليم الاقتصادية في الإنتاج والإنتاجية وفي الدخل القومي والدخل الفردي والكفاية الداخلية والخارجية للتعليم، والتربية الصالحة من الناحية الاقتصادية

(١) محمود عبد الرازق شفشق وآخرون ، مرجع سابق، ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .

تعتبر بحق الوسيلة الناجحة التي يعتمد عليها المجتمع في إعداد أفراده بدنياً ونفسياً واجتماعياً وعلمياً وفقاً للحياة الفعلية.

وتسهم التربية في التنمية "بدفع الطاقة الإنتاجية لعنصر العمل، وقد تعمق هذا المفهوم تحت نظرية رأس المال البشري وتؤكد الدراسات التنموية على أن نقص قوة العمل المنظمة يمثل إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية وبناء على ذلك فقد انتهى الاقتصاديون إلى أن الدول النامية تعاني من استثمار أقل من اللازم في التعليم، وأن عليها أن تتوسع في التعليم عامة وفي المستويات العليا منه خاصة لتحقيق التنمية بكفاءة وبمعدلات عالية وسريعة(١) .حتى تتمكن التربية من إيجاد الحلول لبعض المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، وتسهم في هذه التنمية بشكل فعال وبأسلوب مخطط له منذ الطفولة.

وتزداد أهمية التربية والبحوث التربوية في عصرنا ففي ظل التغيرات المعاصرة وظهور المقاييس العالمية للإنتاج والمنافسة الشديدة في سوق المعلومات والتكنولوجيا أصبحت الدولة في أشد الحاجة إلى البحث العلمي والتربوي للصمود أمام هذه المنافسة التي ظهرت منها سوق دولية للكفاءات في شتى المجالات بل أصبحت المنافسة شديدة بين جامعات العالم في تخريج الباحثين ففي ميدان التنافس تشتد الحاجة إلى البحث العلمي وكذلك التربوي فإذا كانت فلسفة التربية هي المحور الأول الذي ينطلق منه التعليم نحو التنمية فإن البحث العلمي هو المحور الثاني لهذا الأمر، إذ لا يمكن تحقيق تنمية في ظل تخلف علمي ، فلم يعد البحث ترفاً تمارسه بعض الدول والشعوب بل أصبح ضرورة تفرضها الحياة من أجل التقدم والرقي"(٢) .

---

(١) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة الثالثة والعشرون ١٩٩٥-١٩٩٦م ، ص ١٣٢.

(٢) سعيد حارب ، التعليم والتنمية والإنفاق على البحث العلمي، مرجع سابق ، ص٩.

وتعتبر الإنجازات البحثية سمة من سمات التقدم العلمي، وما استطاعت الدول المتقدمة أن تنهض إلا بفضل ما وصلت إليه من تقدم علمي وإنجازات بحثية ضخمة، وقد أصبحت من الأهداف العامة لفلسفة التعليم الجامعي "رعاية البحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني وتشجيعها بغية خدمة المجتمع وتحقيق التطور العلمي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي"(١).

ويعد البحث العلمي مورداً لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى التي تشكل أساس بناء اقتصاديات البلاد كالطاقة والموارد البشرية وغيرها ويذهب البعض أبعد من ذلك حيث يجعل البحث العلمي بما في ذلك بحوث المعلومات أكثر أهمية من الموارد الطبيعية أو أنها تصنف جنباً إلى جنب معها، مع فارق هام جداً، وهو أن البحث العلمي يتميز عن باقي الموارد في كونه لا ينتهي"(٢).

ومن منطلق الاهتمام بالبحوث العلمية أصبحت رعاية البحوث العلمية في مقدمة الأدوار والأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها، ولقد حدد قانون ١٩٧٢ وظيفة الجامعات المصرية على أساس أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً والمساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم.

---

(١) جمال محمد أبو الوفا ، نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية مرجع سابق ، ص ٤٦٩.

(٢) طه تايه النعيمي ونعمان سعد الدين النعيمي، "آليات نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع مرجع سابق ص ١٥٦.

خامساً : البحث التربوي والتنمية الاجتماعية :

لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية ، فلا تتحقق التنمية الاقتصادية إلا في إطار البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يخضع لعملية تنمية، وتؤثر عوامل البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والقانون السائد والاتجاهات السائدة ووسائل التعليم في تحقيق التنمية، "وتحتاج المجتمعات العربية إلى مختلف برامج التغيير والتطوير إلا أن عملية التحديث في ذاتها لا تتم إلا بفضل المشروعات الاقتصادية التي تساعدنا على تحويل كل ما هو ثابت وتقليدي إلى المجتمع إلى ما هو تقدمي دينمي واستبعاد العمليات الفكرية الجامدة، ومن ثم يجعل العقيدة والقانون محل العرف، ويترقى من مستوى العصبية إلى دراسة المجتمع، ويرتفع مستوى الطموح العائلي ويتسامى من مفهوم القبلية إلى المجتمع والإنسانية كلها.(١)

فالتنمية الاقتصادية لا تستقيم بغير تنمية اجتماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تصلح بغير تنمية بشرية، والتربية تعتد في المقام الأول بالتنمية البشرية ، وينعكس ذلك على التنمية الاجتماعية وبذلك تعد التنمية الاجتماعية هدفاً معنوياً لعملية ديناميكية "تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية ، والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات..إلخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة".(٢)

ويبدو من ذلك أهمية العنصر البشري في استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإيجاد الأسواق وإقامة المصانع وتطور أساليب الإنتاج

---

(١) قباري محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٥٠.
(٢) عبد الرحيم الرفاعي بكرة ، مرجع سابق ، ص ٣١٩.

ولذلك هدفت التنمية الاجتماعية إلى تحسين ظروف الإنسان وأوضاع أفراد المجتمع وتحقيق رفاهيتهم ويتم ذلك عن طريق إحلال أشكال جديدة في مختلف جوانب الحياة محل الأشكال التقليدية الموجودة في الدول النامية ، فهي عملية تغيير متعمدة صانعها الإنسان وهدفها مصلحة الإنسان "أي أنها عملية مقصودة لأجل الإنسان وأداتها الإنسان تسعى إلى تعبئة كافة الموارد البشرية والمادية وتوظيفها توظيفاً واعياً بقصد تحقيق أقصى فائدة من التوظيف"(١) .

وتنمية الموارد البشرية "تعني عملية زيادة المعارف والمهارية والقدرات لدى جميع الأفراد في المجتمع وتوجيهها بحيث تحقق الصالح العام للفرد والمجتمع ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي.(٢)

ولقد اهتمت مصر بالتنمية الاجتماعية ورصدت لها الميزانية الكفيلة بدفعها فقد خصص لقطاع التنمية الاجتماعية طبقاً للخطة القومية لعام ١٩٨٢ "٣٥٨ مليون جنيه يمثل ٩,٧٪ لاستكمال التعليم الأساسي والعام والفني والجامعي وتدعيم مراكز البحوث والتدريب فضلاً عن مشروعات الخدمة الصحية"(٣) .

ولقد ازدادت هذه الميزانية لتتلاءم مع زيادة الأسعار وإن كانت الزيادة السكانية تلتهم هذه الزيادات في الميزانية فقد بلغ تعداد السكان في ١٩٩٩"حوالي ٦٣ مليون نسمة تمثل الشريحة العمرية فيما بين (٥-أقل من ٢٥سنة) حوالي ٤٤٪ من إجمالي السكان"(٤) .

---

(١) سلوى عبد الحميد الطويل ، مرجع سابق ، ص ٢١١.
(٢) سيد إبراهيم الجيار ، دراسات في التحديث التربوي (القاهرة : دار غريب ، ١٩٨٧) ص ٧١ ، ٧٢.
(٣) نايل بركات ، نحو دعم المدرسة الوطنية للبحوث (القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات، د.ت) ص ٤٥.
(٤) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ١٠٥.

وسعت مصر لمواجهة هذه الزيادة السكانية وذلك عن طريق وضع البرامج التي تعمل على بناء ووضع برامج القوة المصرية والقادرة على النهوض بالتنمية ومن هذه البرامج:

أ- برامج لوضع خريطة سكانية جديدة لمصر عن طريق إنشاء عدد من المجتمعات الجديدة في الصحراء وبصفة خاصة في الصحراء الغربية والمناطق الساحلية، وفي سيناء، وترتبط بهذه الخريطة السكانية خريطة التنمية الاجتماعية والخدمات.

ب- برامج لتخطيط القوى العاملة يتضمن ربط التعليم والتدريب باحتياجات الإنتاج والخدمات"(١).

ومن ملامح التنمية الاجتماعية في مصر(٢)

١-مواجهة مشكلة السكان.

٢-إقامة المرافق الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق إقامة شبكة للمواصلات البرية والنهرية والبحرية والجوية والسلكية واللاسلكية والموانى والمطارات وهذه الشبكة تخدم النشاط الاقتصادي والمجتمعات الجديدة في الصحراء والمناطق الساحلية والمراكز الصناعية.

٣-التوسع الكمي والكيفي في الخدمات اللازمة للمواطنين في حياتهم اليومية وفي نشاطهم الإنتاجي كالتعليم، والثقافة، والصحة وذلك عن طريق البرامج والمشروعات ومن أهمها:-

(١) فؤاد بسيوني متولي ، مرجع سابق ، ص ٣٤.
(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٥ : ٣٧.

-برنامج لدعم البحث العلمي يتضمن نظاماً لتوثيق ونشر نتائج البحوث العلمية وخطة للبحوث العلمية التي تتطلبها احتياجات التنمية تتعاون في تنفيذها أكاديمية البحث العلمي ومراكز البحوث والجامعات.

٤-ترشيد المجتمع وتطوير ظروف الحياة فيه.

وذلك عن طريق تنمية العادات والتقاليد والقيم وتوطيد العدل الاجتماعي والسلوك الرشيد القائم على العلم والإيمان.

خطوات التنمية البشرية :

الاهتمام بالتنمية البشرية كأحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد أهمية في العصر الحالي ويقتضي اتباع الخطوات التالية:(١)

١-إعادة بناء هيكل التعليم الجامعي في مصر على نحو يؤدي إلى إنشاء نوعيات وشعب الدراسة الجديدة التي تفتقر إليها البلاد وتوجيه الطلاب للدراسة في التخصصات التي تتطلبها التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية .

٢-دعم الجامعات بالإمكانيات اللازمة التي تتناسب مع الطلاب المقيدين فيها.

٣-زيادة مواقع العمل ومراكز الإنتاج على نحو تسمح بإيجاد فرص جديدة وحقيقية في مختلف التخصصات.

٤-زيادة العناية بالتدريبات العملية والميدانية وتوسيع نطاقها وتحديد التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومواقع العمل والإنتاج.

٥-زيادة الاهتمام بالتعليم الفني، وخاصة في المجالات المطلوبة، وإعادة بناء هيكل التعليم على نحو يؤدي إلى إعداد الطالب علمياً وتنمية قدراته العملية.

(١) المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي في مصر، ١٩٨٠.

٦-توفير مقومات التعليم المستمر لملاحقة التطور، وتنمية القدرات العلمية للقوى العاملة.

٧-ترشيد عملية التخطيط للتنمية الشاملة على نحو يؤدي إلى تناسق معدلات التنمية في كل القطاعات.

وثمة علاقة بين التربية والتنمية البشرية، حيث يتسع مفهوم التنمية ليشمل التنمية الثقافية بمعنى أن تزداد فرص الاختيار أمام المواطنين في التعليم والعمل والتثقيف والترويح والترفيه وسائر الخدمات التي تكفل صيانة البشر وتنمية قدراتهم العقلية والوجدانية والاجتماعية والسلوكية بصورة متكاملة.

والتربية الجيدة "هي التي تقف مع العوامل الاجتماعية في جانبها الإيجابي فتزيد من الوعي بخطورة التكاثر اللا منضبط في النسل، وتمد الآباء بثقافة أساسية خاصة تربية الصغار، وتزود كل عضو في الأسرة بمفاهيم ومهارات الدور الخاص الذي يقوم به، وتقدم للمسنين فرصاً مناسبة لإعادة تأهيلهم وتكييفهم لممارسة واجبات وظيفية في الحياة، وتكسب الجميع قيماً خلاقة تعمل للتكامل الروحي والأخلاقي والاجتماعي والإنتاجي في إطار إنساني متماسك يستهدف في حياته التقدم والتجدد"(١).

ولذلك فالتربية التي تسعى إلى التغيير والتطوير تكون تربية لتنمية المجتمع.

البحوث التربوية والتنمية الاجتماعية :

إن تحليل العلاقات المتبادلة بين التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو الذي أدى بالباحثين لدراسة عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية. وهو الذي دفع المسئولين إلى تحقيق التوازن في الخدمات التعليمية بين المجتمعات "فإنشاء الجامعات في

(١) محمود قمبر، التربية وتنمية المجتمع (الكويت : دار سعاد الصباح، ١٩٩٢) ص ص ٣٩ : ٤٠.

مختلف الأقاليم يعني توازناً في الخدمات التعليمية بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص"(١)

والتربية تعد أداة التغيير الاجتماعي، فهي إحدى القوى الحاملة للأفكار والمحركة للممارسات، فتنشر الأفكار والمفاهيم وتغرس القيم والمبادئ في النشء، وتعلم الأفراد بعض المهارات التي تمكنهم من التفاعل والتكيف مع مجتمعاتهم ويزداد دور التربية في التنمية الاجتماعية مع تسارع العصر وازدياد التحديات وبخاصة في المجتمعات العربية ومن بينها مصر، "وينصب هدف السياسات التعليمية على تنمية الإنسان وتربيته وعلى التنمية الاجتماعية بوجه عام وهي أمور تتسم بالأهمية لأن العنصر البشري هو الأساس لأي تنمية في أي مجال، وعلى هذا فإن أحد المتطلبات الأساسية لأي سياسة تعليمية هو كونها مدعمة ومستندة إلى معرفة حقيقة بالإنسان"(٢)

وتحتاج التربية إلى تطوير نظمها مع التغيرات التي تطرأ على المجتمعات نتيجة لما يطرأ على المجتمع من تغيرات اقتصادية تتبعه تغيرات اجتماعية تحتاج من التربية إلى تطوير وتحديث لتهيئ الأفراد لحياة معاصرة، ويؤدي التعليم العالي وعلى الخصوص المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث والبحوث التربوية دوراً مهماً أساسياً في التعرف على المشكلات المختلفة التي تواكب عمليات التنمية القومية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد حلول لها، "فبالإضافة إلى دور هذه المؤسسات-وخاصة في البلدان المتقدمة-بالتعرض إلى العديد من المشكلات مثل تلويث البيئة، وتحسين نوعية المحاصيل والهجرة السكانية من الريف إلى المدينة، والمشكلات المصاحبة للمراحل الأولى للتصنيع،

---

(١) المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال الدورة الخامسة عشرة، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص١٩٩.

(٢) سيف الإسلام علي مطر ، العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية مجلة دراسات تربوية ، الجزء الثاني ، مارس ١٩٨٦م، ص ٢٠٣.

ومشكلات ندرة المياه، والاستصلاح الزراعي وتقييم جدوى المشروعات المختلفة وبحوث التطوير العسكري..إلخ"(١).

ويتضح إسهام التربية والتعليم في التقدم الاجتماعي والتطوير السياسي للمجتمعات الحديثة من خلال عدة عمليات تتمثل فيما يلي:-

١-أن التعليم يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتهم وتنميتها وبالتالي يزيد من مرونة الحركة الاجتماعية مستعيناً في ذلك بالبحوث التربوية التي تمده بالنظريات التي تعينه في التعرف على مواهب الأفراد ومعرفة الفروق الفردية.

٢-أن التعليم يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد وتقبل التغير والاستعداد له.

٣-أن التعليم يعتبر من القوى الحافزة على الابتكار والمبادأة وذلك إذا ما ارتبط بالأهداف الاجتماعية.

٤-أن التعليم يساعد القطاعات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكانياتها وطاقاتها وتطويرها واكتشاف قدرتها الكافية، ويتضح هذا من تاريخ تعليم المرأة وزيادة مكانتها الاجتماعية نتيجة هذا التعليم(٢).

٥-يسهم التعليم في الحراك الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية "إن عمليات الإنتاج الحديثة قد أصبحت تتطلب ارتفاع مستوى تعليم الطبقات العاملة، وأن المتخصصين (التكنوقراطيين) يحتلون مكاناً متزايد الأهمية في عمليات الإنتاج وفي إدارة المجتمع،

---

(١) عبد الله رمضان بو بطانه، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) صلاح حسن خضر، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسة للاستثمار التعليمي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر ١٩٩٤م ص ٧٨.

وأن الاستثمار في التعليم يعطي عائداً اقتصادياً يفوق ما ينفق عليه عادة، وأن التعليم في حالات كثيرة يكون وسيلة للارتقاء الاجتماعي والطبقي"(١).

٦-يسهم التعليم في تنقية القيم الاجتماعية والتأكيد على الإيجابي منها وإقصاء القيم السالبة.

٧-يسهم التعليم في ربط الفرد بقضايا المجتمع ونحيط علماً بما يدور فيه من أحداث وقضايا وإنجازات سياسية واجتماعية وثقافية(٢).

وتسهم التربية في التنمية بإعداد الإنسان المصري لمواجهة ثورة المعلومات مع القدرة على استخدام المنهج العلمي في البحث وقد "زاد الاهتمام في الجامعات المصرية بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية وتعالج مشاكل المجتمع، وبدأت تحتل هذه البحوث مكاناً بارزاً في ميادين البحث العلمي بالجامعات، كما ازداد حجم التعاون بين مواقع ومراكز العمل والإنتاج وبين الجامعات-وخاصة الجامعات الإقليمية-في مجال تحقيق التنمية والتطور. ومن أهم الأمور التي تحققت في هذه الفترة-ما بعد ١٩٧٢-قيام بعض الجامعات بإنشاء مراكز للخدمة العامة بها تعمل على تزويد أبناء المجتمع بالعلم والمعرفة، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في عدد من المجالات"(٣).

وذلك للربط بين الجامعة والمجتمع وتهيئة الجامعة للقيام بدورها الاجتماعي في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الاجتماعية وتوجيه البحوث العلمية والتربوية لمعالجة قضايا المجتمع وتحليل مشكلاته التي قد تعرقل التنمية الاجتماعية.

---

(١) محمد نبيل نوفل ، الفكر التربوي المعاصر (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، المصرية ، ١٩٨٥) ص ٤٥.

(٢) نسمة أحمد البطريق ، تكنولوجيا الاتصال وقضايا الديمقراطية الثقافية ، مجلة الدراسات الإعلامية المصرية، العدد ٦٠ أكتوبر/ديسمبر ١٩٩١ ص ٤٦.

(٣) المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي في مصر ن ١٩٨٠م ، ص ص ٥٦ ، ٥٧.

سادساً : البحث التربوي والتنمية الثقافية :

إن الثقافة هي أساس كل تنمية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والتربية هي وسيلتها في ذلك، فالتنمية تستهدف الفرد والجماعة ولا تتحقق التنمية بكل أنواعها في ثقافة متخلفة، ويستطيع البحث التربوي أن يلعب دوراً في تجديد المناهج الدراسية وتحقيق ملاءمتها لمستوى ذكاء التلاميذ وقدراتهم، وكذلك يستطيع أن يحدد طرق التدريس الجيدة وأساليب الإشراف الفني النافعة ووسائل تقويم أعمال التلاميذ وتحصيلهم وأعمال المعلمين وجهودهم تقويماً موضوعياً دقيقاً دون الاعتماد في تقرير مصائر الطلاب على الامتحانات التقليدية الحالية التي تتأثر بعوامل الصدفة والتي تحدد مصير الطالب على أساس أدائه في لحظات قليلة من حياته فقط "ولا يستطيع المجتمع تحقيق التنمية الشاملة إلا إذا اتخذ من التربية أداته ووسيلته الفعالة لإقامة التنمية على أسس وقيم سليمة-فمن المعروف أن علمية التنمية تتطلب تغييرات عديدة في التنظيم الاجتماعي القائم وفي أساليب الإنتاج والاستهلاك المتبعة(١) .

والتربية اليوم هي حصيلة عدد كبير من العوامل المتشابكة التي عملت عبر التاريخ ومن خلال التطور الإنساني على صياغة تلك الشبكة الهائلة من الفعاليات الإنسانية التي تشكل طبيعة التربية وأفكارها وممارستها واتجاهاتها، ومن أهم تلك العوامل(٢) :

أ- الأشكال التقليدية الموروثة من الماضي والغنية بالخبرات وأنواع المعرفة المختلفة في كافة الميادين.

(١) سيد إبراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ص ٧٣.
(٢) محمود عبد الرازق شفشق وآخرون ، التربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ ، ٢٢.

ب-الحاجات الجديدة التي تلقيها الظروف العالمية الحالية على عاتق التربية من حيث مشاكل الشباب والتلوث وازدياد الكثافة السكانية والتفاهم الدولي، والتنمية والتعاون وغيرها.

ج- السيل الهائل من الأفكار المبادرات والتجارب التي تحتمها العلاقات المتغيرة في جميع مناحي الحياة الإنسانية والتي تتعاظم باستمرار بسبب تقدم وسائل الإعلام والاتصال واختزال المعلومات وضبطها.

د- النتائج المترتبة على عمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المجالات التربوية المختلفة التي تقوم بها المؤسسات والمعاهد المتخصصة.

هـ -الحاجات والمتطلبات المتغيرة للصغار والكبار نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم اليوم .

و- الثورة المعلوماتية التي يشهدها العصر الحديث.

ز-التغيرات المعاصرة التي أدت إلى إحداث تغيرات اجتماعية نتيجة للاتجاهات الثقافية والاقتصادية والسياسية الجديدة فالتربية تؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة، ويظهر تأثيرها في الموارد البشرية والجوانب العملية والثقافية، وتخضع العلاقة بين التربية والتنمية لقانون (التفاعل).

ولعل الدافع للاهتمام بدراسة العلاقة بين التربية والتنمية هو اهتمام المشتغلين بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية بدراسة التعليم كمؤثر في البناء الاقتصادي، ويهتم التربويون بدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية كمؤثرات في التعليم والتربية وهي تقوم بوظائفها المرسومة تتأثر بالبيئة المحيطة بها، ومن ثم تصير التربية عملية اجتماعية بمعنى أنها تختلف في مضمونها ومحتواها وفي رسالتها من بيئة اجتماعية إلى أخرى بل ومن

مرحلة زمنية إلى أخرى في نفس المجتمع وقد أوضح ذلك ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي حيثما ذكرا بأن التربية تحددها العلاقات الاجتماعية ، وأن أهداف التربية ووظائفها ومستواها وطرقها تختلف باختلاف العصور التاريخية وباختلاف الطبقات الاجتماعية في العصر الواحد"(١) .

وقد يطرأ على المجتمع تجديدات وتغيرات تلقي صدوداً ومجابهة من المجتمع وذلك لأن المجتمعات اعتادت القديم واطمأنت إليه وثمة قيم وأفكار تعرقل كل جديد، وربما كانت هذه القيم والأفكار معرقلة لجهود التنمية، وهنا يأتي دور التربية في محاولة القضاء على بعض القيم الاجتماعية المعرقلة لجهود التنمية، وتعتبر التنمية إحدى الوظائف الأساسية للعلم.

فالعلاقة بين التربية والتنمية علاقة ثابتة لا تنكر وذلك لأن "التربية عملية اجتماعية تلعب دوراً مهماً، وفعالاً وحاسماً فلابد أن يزداد إطارها السياسي ودورها الفعال المؤثر وضوحاً، فنلاحظ أن المجتمعات المتقدمة أخذت تعيد النظر في مسائل التربية والتعليم على مختلف مستوياتها وفي كل ما يتصل بها، فقد دخلت عصر الثورة الصناعية الثانية بكل خصائصها وسماتها التكنولوجية وأخذت تخطط بشكل سريع ويزداد التغير الجذري في مسائل التربية والتعليم ليعيد صياغتها على أسس جديدة تعكس مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي التي حققتها البلدان المتقدمة"(٢) .

فاستطاعت أن تستثمر كل الإمكانات المتاحة لتحقيق التنمية المنشودة بفضل التربية الواعية والتخطيط الجيد للتنمية وإدراك أهمية ودور التربية وذلك يتناسب وطبيعة العصر والتقدم العلمي السريع القائم على ثورة الاتصال ، "والمعارف لا تنقصم عن التربية

(١) عبد المنعم المشاط ، التربية السياسية (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢م) ص ٦٥.
(٢) فاروق عبده فليه ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.

لأن التنمية في جوهرها الأساسي تعتبر عملية تربوية يتعلم من خلالها الناس كيف يفهمون ويتعاملون مع بيئاتهم الاجتماعية والطبيعية لحاجاتهم المتعددة والتركيز على التعليم كوسيلة للتربية"(١).

ولقد أصبح للتربية-في ظل التطور الهائل-دخل كبير ومسئولية كبيرة في مجال التنمية وأصبح لها بعدان استثماري يتمثل فيما يعود على التنمية وبعد استهلاكي يتمثل في إعداد أفراد يتمتعون بالحياة، ومسئولية التعليم في مجال التنمية "لا تتجلى في مجرد تخريج أعداد كبيرة من المتعلمين أياً كانوا وإنما تخرج مثل هذه الأعداد بكفايات معينة وبانسجام في مستوياتها، وبمواقف واتجاهات سليمة حيال العمل وأحواله في المجتمع تساعد عليها، ومنها تنظيم هيكل العمالة في أنظمة الأجور والرواتب تكافئ الإنتاجية وتراعي مطالب العدالة الاجتماعية، وإذا كان هذا الانسجام بين منظومة التعليم ومنظومة العمل مطلوباً لذاته، فهو مطلوب لتحقيق التنمية الشاملة التي تجمع المنظومتين في إطارها كما أن تحقيق التنمية الشاملة أساس ومصدر لتحقيق الانسجام بين المنظومتين"(٢).

وتعمل التربية على تنمية الموارد البشرية حيث يتناول التعليم تنمية الإنسان من مختلف جوانب شخصيته، فهو يحوله من عضوية خام إلى كيان بشري مجهز بالكفاءات التي تخدم عمليات الإنتاج والتنمية الشاملة، والجامعة إحدى المؤسسات التي تهتم بالمجتمع وتعالج مشكلاته ولها أهداف تتعلق بالإسهام في تحقيق أهداف المجتمع وتشخيص ومعالجة مشكلاته عن طريق البحوث العلمية، ومن خلال إعداد الشباب لمواجهة مسئولياته في تطوير هذا المجتمع-وتوجيه الفكر العلمي في مختلف المجالات بما

---

(١) عادل عوض ، الدراسات العليا ومجالات البحث العلمي والتنمية الشاملة، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الإدارة العامة لاتحاد الجامعات ، العدد الثامن والعشرون ، يناير ١٩٩٣م ، ص ٦.

(٢) سعيد إسماعيل علي ، محنة التعليم في مصر (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٤) ، ص ١٦.

يتمشى مع فلسفة المجتمع ويحقق تطوره، وينقل ثقافة المجتمع العربي والإنساني وتطويرها وتوظيفها لخدمة الإنسان في مصر والعالم العربي "وقد تكون البحوث العلمية بحوثاً تطبيقية أساسية غايتها زيادة المعرفة الإنسانية، أو بحوثاً تطبيقية إجرائية تعود بالنفع على الفرد أو المؤسسة أو الإنسانية"(١).

وتقاس أهمية البحوث العلمية والتربوية بمدى ارتباطها بأهداف التنمية، ومن هنا تصبح البحوث التربوية بحاجة إلى دراسة مستفيضة لخطط التنمية القومية وتحليلها إلى مجالات، وحصر ما تم من بحوث المعرفة ما تحتاجه الخطة من بحوث جديدة مع تحديد الفترة الزمنية لكل بحث، وتوفير الدعم اللازم لهذه البحوث ذات الارتباط بخطة التنمية.

ولذلك تحتاج هيئات البحث إلى التنسيق فيما بينها على المستويات المختلفة المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، وأهمية هذا التنسيق تكمن في مساعدة الباحثين حيثما كان موقعهم على متابعة حركة البحث التربوي والوقوف على اتجاهاته واهتماماته.

وهذه العلاقة بين البحث التربوي والتنمية جعلت من البحث ركناً أساسياً في التنمية، فتتحقق التنمية عن طريق أربعة عوامل رئيسية هي:-(٢)

١-تعليم أبناء المجتمع-وخاصة الأجيال الصاعدة-علماً نافعاً ومفيداً يبني الإنسان بناء متكاملاً عقلاً وجسداً وروحاً وضميراً وسلوكاً.

---

(١) عايش زيتون ، أساليب التدريس الجامعي(القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٥م) ص ٣١.

(٢) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا،الدورة الثالثة والعشرون،١٩٩٥م،ص ص ١٣٢، ١٣٤.

٢-القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية الجادة لتحقيق الاكتشافات والابتكارات ولاستحداث كل جديد ونافع، ومن المهم أن يتناول البحث كل الأنشطة الإنسانية في مختلف مجالات حركة الحياة.

٣-التوسع في المشروعات الإنتاجية وزيادتها.

٤-التعاون البناء مع الدول والمجتمعات الأخرى على كل المستويات الإقليمية والدولية وفي مختلف المجالات بصفة عامة.

وتسعى مصر دائماً لتحقيق التنمية والرخاء وتتحقق هذه التنمية من خلال العوامل السابقة والتي من أهمها البحث العلمي والتربوي الذي يشارك بشكل مباشر وبشكل غير مباشر من خلال التعليم الذي يحدد البحث التربوي اتجاهاته وما يقدمه من معارف تخدم التنمية ويبرز دور البحث التربوي في التنمية من خلال تحقيق ما يلي:-

١-الحفاظ على الثقافة القومية وتنميتها عن طريق تنمية الرصيد المعرفي وزيادة معارف الأفراد حول قضايا المجتمع.

٢-نشر الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع وتبسيط العلوم وبث الوعي بينهم وتغيير اتجاهاتهم بما يجعلهم أكثر إيماناً بقيمة العلم.

٣-الإسهام في إحداث التغيير المرغوب والتحول المطلوب في كل مجالات الحياة وفي إزالة العقبات التي تقف في سبيل هذا التحول، وفي إيجاد الحلول الملائمة لمختلف المشكلات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري.

٤-تحسين البيئة وتطهيرها من كل تلوث ضار في الحياة البشرية.

٥-تنمية وتطوير التعليم العام والجامعي وتحسين مناهجه وطرقه وأساليبه وأدواته ومبانيه.

٦-ترشيد القرارات السياسية الإدارية والاقتصادية والتعليمية وتوجيه مختلف السياسات في المجتمع ومختلف الخطط والبرامج والسبل والوسائل الموضوعة لتنفيذها ومتابعتها وتعميمها.(١)

ولقد ازداد الإحساس بأهمية العلم والبحث العلمي في التنمية وقد أكدت البحوث والدراسات العلمية أهمية البحث التربوي كوسيلة لتحسين التعليم وتحقيق التنمية ، ويبدو ذلك من خلال ما أكدته بعض الدراسات العلمية أن العائد المالي من التعليم العالي مثلاً يقدر بثلاثة أضعاف العائد الاستثماري من النشاط التجاري ولعل هذا الاهتمام المتزايد في دراسات اقتصاديات التربية والتعليم وموضوعات التمويل والكلفة التعليمية ومردوداتها على المديين البعيد والقريب وتأثير ذلك على خطط التنمية القومية(٢) .

فالدراسات الاقتصادية تؤكد على أن للتعليم مردوده الاقتصادي مما يؤكد على أن تكلفة التعليم تعد استثماراً لرأس المال، والبحث التربوي هو وسيلة النهوض بالتعليم وتحقيق التنمية، فالاستثمار في البحث التربوي "يعود على المجتمع بأضعاف أضعاف ما ينفق عليه وإن أكثر المجتمعات إنفاقاً على هذا البحث الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أكدت الأبحاث أن أكثر من ٥٠٪ من الارتفاع الذي طرأ على الدخل القومي الأمريكي في العقد الخامس من القرن العشرين إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم يؤدي بدوره إلى تقدم مناظر في إنتاجية العامل"(٣) .

---

(١) علي صالح جوهر ، الجامعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة، ١٩٨٩م ص ص ٢٢،٢٣.

(٢) فاروق عبده فليه ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.

(٣) إلهام مصطفى عيد، اغتراب البحث التربوي ، من بحوث مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل ، المجلد الثاني، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ٢-٤ ليوليو ١٩٨٨م، ص ١١٥.

تعقيب

تناول هذا الفصل بالتحليل مقومات التنمية ومعوقاتها ، كما تناول خطوات التنمية البشرية ، والعلاقة بين البحث التربوي والتنمية من عدة جوانب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولقد اتضح من التحليل أهمية البحث التربوي في خدمة قطاع التنمية التي تعتبر وليدة الإبداع والتربية هي صانعة الإبداع ووسيلتها في ذلك البحث التربوي ، وبذلك يصبح البحث التربوي ذا صلة قوية بالتنمية لأن التربية هي المسئولة عن إعداد الأجيال المتعلمة التي تستطيع التعامل مع متطلبات المجتمع في ضوء التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تسود عالم اليوم

تزداد أهمية التربية والبحوث في عالم اليوم في ظل التغيرات المعاصرة وظهور المقاييس العالمية للإنتاج والمنافسة الجديدة في سوق المعلومات والتكنولوجيا ولهذا أصبحت الدولة في أشد الحاجة إلى الارتقاء بمستوى البحوث العلمية والتربوية التي تخدم قطاع الشباب ، وتساهم في إعداده على أسس علمية متطورة ، ترتبط باحتياجات ومتطلبات سوق العمل ، وأيضاً تساهم في رفع كفاءة المنتجات المحلية حتى تستطيع منافسة مثيلاتها من المنتجات العالمية في ظل التجارة الحرة التي تسود العالم .

ونظراً للعلاقة القوية بين التربية والتنمية اهتمت الدولة بعدة جوانب نذكر منها ما يلي :

١ - إعادة بناء هيكل التعليم الجامعي في مصر وربطه باحتياجات المجتمع .

٢ - دعم الجامعات بالإمكانات اللازمة التي تتناسب مع طلابها .

٣ - زيادة الاهتمام بالتعليم الفني في ضوء التغيرات المعاصرة التي تسود المجتمع .

٤ - توفير مقومات التعليم المستمر .

٥ - دعم مراكز التدريب وتنزويدها بأحدث النظم العالمية حتى ترتقي بمستوى التدريب حيث متطلبات سوق العمل .

ولهذا فإن البحث التربوي في العصر الراهن تزداد أهميته ، حيث الاهتمام بالمعلومات التي أصبحت مجالاً للتنافس، حيث تصبح البحوث العلمية والتربوية في عصر المعلومات والثورة التكنولوجية مطلباً ملحاً وضرورة للتقدم وتحقيق التقدم والتنمية في كافة مجالات المجتمع .